

فباخرجه من الشهر وقيل باق
النصف الآخر ولو قال ليلاً إذا خي
يوم فيغروب شمس غد أو نهاراً في
مثل وقته من غد أو ليل فإن قاله
نهاراً فيغروب شمس ولا لغاوبه
يقاس شهر وسنه أو ان أنت طالق
امس وقصد ان يقع في الحال مستنداً
اليه وقع في الحال وقيل لغوا وقصد
انه طلق اس وهي الان معتد صدق
بيمينه أو قال طلقت في نكاح آخر فإن
عرف صدق بيمينه ولا فلا وأدوات

التعليق من كمن دخلت وان ولذا وفي
ومني ما وكلما واي كاي وقت دخلت
ولا يقتضين فوزا ان علق باثبات
في غير خلع انت طالق ان شئت
ولا تكررا الاكلما ولو قال اذا طلقتك
فانت طالق ثم طلق او علق بصفة
فوجدت فطلقنا او كلما وقع طلاق
فطلق فثلاث في مسووسة وفي غيرها
طلقة ولو قال وتحت اربع اطلقت
واحدة فمبدحر وان تشير فعبدان
وان ثلاث افضل وان اربعاً فاربعة

فطلق اربعاً مئة او مئتين عشراً
ولو علق بكلمة خمسة عشر على الصنيع
ولو علق منفى فعل فالمدح بانه ان
علق بانه كان لم يدخل في مع عند الياس
من الدخول او بغيرها عند مضي
زمن يمكن فيه ذلك الفعل ولو قال
انت طالق ان دخلت او ان لم تدخل
بفتح ان وقع في الحال قلت الاقبح
نحوي فتعلق في الاصح والله اعلم
فصل علق بجمل فان كان حول ظاهر
وقع والافان ولدت لدون ستة

اشهر من التعليق بان وقوعه اكثر
من اربع ستين او مئتين ووطيت
وامكن حدوثه به فلا والا فالاصح
وقوعه وان كان كذا حاملاً
بذكر فطلقت او انثى فطلقتين فولدتها
وقع ثلث او اركان حملك ذكرا فطلقت
او انثى فطلقتين فولدتها لم يقع شيء
او ان ولدت فانثى طالق فولدت
اثنين مرتباً طلقت بالاول وانقضت
عدتها بالثاني وان قال كلها ولدت
فولدت ثلاثة من حمل وقع بالاولين

طلقتان وانقضت بالتالث ولا يقع به
ثالثة على الصحيح ولو قال لان مع كمالها
ولدت فواحدة فصواحبه اطوال
فولدت معا طلقين ثم ثلثا او مرتبا
طلقت الزابعة ثلثا وكذا الاولى ان شئت
عدتها والثانية طلقة والثالث طلقين
وانقضت عدتهما بولادتهما وقيل لا يطلق
الاولى ويطلق الباقيات طلقة طلقة
وان ولدت ثنتان معا ثم ثنتان معها
طلقت الاوليان ثلثا ثلثا وقيل طلقة
والاخر بان طلقين طلقين ويصدق

بيمينها في حيضها اذا علقها به لا في
ولا دقها في الاصم ولا تصدق فيه في
تعلق غيرهما ولو قال ان خضتها
فانما طالق من عتاء وكذبها صدق
بيمينه ولا يقع وان كذب واحد طلق
ولو قال ان او اذا اومتى طلقك فانت
طالق قبله ثلثا فطلقها ومع المنع فقط
وقيل ثلث وقيل لا شيء ولو قال ان
ظاهرت منك او آليت او اعنت
او فسخت بعيبك فانت طالق قبله
ثلثا ثم وجدا المعلق به ففي صحة الخلاف

وَلَوْ قَالَ إِنْ وَطِئْتُكَ مَبَاحًا فَانْتَ طَالِقٌ
قَبْلَهُ ثُمَّ وَطِئْتُ لَمْ يَقَعْ قَطْعًا وَلَوْ عَلَّقَهُ بِمَشْتَبَاهِ
خَطَابًا اشْتَرَطْتَ عَلَى قَوْلِهِ غِيْبَةً لَوْ شِئْتَ
أَجْنَبِي فَلَا فِي الْأَصَحِّ وَلَوْ طَالِقٌ الْمَعْلُوقُ بِمَشْتَبَاهِ
شَيْءٍ كَارِهَا بِقَلْبِهِ وَقَعَ وَقِيلَ لَا يَقَعُ بِالْجُنَا
وَلَا يَقَعُ بِمَشْتَبَاهِ صَبِيَةٍ وَصَبِيٌّ قَبْلُ يَقَعُ فَيَمِيزُ
وَلَا رَجُوعَ لَهُ قَبْلَ الْمَشْتَبَاهِ وَلَوْ قَالَ أَنْتَ
طَالِقٌ تِلْكَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ زَيْدٌ طَلَقَةً فَشَاءَ
طَلَقَةً لَمْ تَطْلُقْ وَقَبْلُ يَقَعُ طَلَقَةً وَلَوْ عَلَّقَ
بِفَعْلِهِ ففَعَلَ نَاسِيًا لِلتَّعْلِيْقِ أَوْ مَكْرَهَا لَمْ
تَطْلُقْ فِي الْأَظْهَرِ أَوْ بِفَعْلٍ غَيْرِ مَمْنُونٍ بَالِيٍّ

بتعليقه وعلم به فكذلك ولا يقع قطعاً
 فصل قال أنت طالق وأشار بأصبعين
 أو ثلاث لم يقع عدد الأبتية فان قال مع ذلك
 هكذا طلقت بأصبعين طلقين وفي
 ثلاث ثلث فان قال أروى بالاشارة
 المقبوضتين صدق بيمينه ولو قال
 عبداً ذامات سیدی فانت طالق
 طلقين وقال سيدة اذامت فانت
 حر فمتق به فالأصح انها لا تحرم بل له
 الرجعة وتجديد قبل زوج ولو نادى
 أحدي زوجتي فأجابته الأخرى فقال

أَنْتَ طَالِقٌ وَهُوَ يَطْنُهُ مَا الْمُنَادَاةُ لَمْ تَطْلُقْ
الْمُنَادَاةُ وَتَطْلُقُ الْمُجِيبَةُ فِي الْأَصَحِّ وَلَوْ عَلِقَ
بِأَكْلِ زَمَانَةٍ وَعَلِقَ بِتَصَفِّ فَكَلِمَتُ زَمَانَةٍ
فَطَلَقْتَانِ وَالْحَلْفُ بِالطَّلَاقِ مُتَعَلِّقٌ بِهِ
حَثًّا وَمَنْعًا وَتَحْقِيقُ خَيْرُهُ إِذَا قَالَ إِنْ
حَلَفْتُ بِطَّلَاقٍ فَأَنْتَ طَالِقٌ ثُمَّ قَالَ إِنْ
لَمْ تَخْرُجْ حَتَّى أَوَانَ خَرَجْتَ أَوْ إِنْ لَمْ يَكُنْ
الْأَمْرُ كَمَا قُلْتَ فَأَنْتَ طَالِقٌ وَقَعَ الْعَلْقُ
بِالْحَلْفِ وَيَقَعُ الْآخَرُ إِنْ وَجِدْتَ صِفَتَهُ
وَلَوْ قَالَ إِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ أَوْ جَاءَ الْحِجَابُ
فَأَنْتَ طَالِقٌ لَمْ يَقَعِ الْعَلْقُ بِالْحَلْفِ

وَلَوْ قِيلَ لَهُ اسْتَجِبْ أَوْ اُطْلِقْهَا فَقَالَ
 نَعَمْ فَأَقْرَأْ بِهِ فَإِنْ قَالَ إِنْ دُتْ مَا ضِيًّا
 وَرَاجَفْتُ صَدَقَ بِمِثْلِهِ وَإِنْ قِيلَ
 ذَلِكَ التَّمَنَّى لَمْ يَنْشَأْ فَقَالَ نَعَمْ فَصَرَّحَ
 وَقِيلَ كُنْ أَيْ فَصْلَ عُلُقٍ بِأَكْلِ رَغِيفٍ
 أَوْ زِمَانَةٍ فَبَقِيَ لِيَابَةٌ أَوْ حَبَّةٌ لَمْ يَقَعْ وَلَوْ
 أَكَلْتُمَا وَخَطَطْتُمَا نَوَاهِيهَا فَقَالَ إِنْ لَمْ يَمُزْ
 نَوَاكٍ فَانْتَطَاقَ فَجَعَلَتْ كُلُّ نَوَاكٍ حُلًّا
 لِمُقَيْعٍ إِلَّا أَنْ تَقْصِدَ تَعْيِينًا وَلَوْ كَانَ فِيهَا
 نَمْنٌ فَعُلُقٌ سَلَفَهَا ثُمَّ يَرْمِيهَا ثُمَّ بِأَمْسَاكِنَا
 فَبَادَرَتْهُ مَعَ فَوَائِدِهِ بِأَكْلِ بَعْضٍ وَرَمْيِ بَعْضٍ

لم يقع ولو اتهمها بسرقة فقال ان لم
نصدقني فانت طالق فقالت سرقت
ما سرقت لم تطلق ولو قال ان لم تغير
بعد رجب هذا الزمان لم يكرها
فالمخلص ان تذكر عدد ما يعلم انها لا تنقص
عنه ثم يزيد واحدا واحدا حتى تبلغ
ما يعلم انها لا تزيد عليه والصورتان
فيمن لم يقصد تعريفا ولو قال الثلاث
من لم يخبر في عدد ركعات فدايض
اليوم والليلة فقالت واحدة سبع
واخرى خمس عشرة اي يوم وجمعة والثلاث

احدى عشرين اى لمسا ف لم يقع ولو قال
 انش طالق الى حين او زمان او بعد
 حين طلقني بمضى لحظة ولو علق بوقت
 زيدا ونفسه حذفه تناوله حيا وميتا
 بخلاف صريه ولو خاطبت بمكر وه
 كياسفيه بالخسيس فقال ان كنت كذا
 فانت طالق ان اراد مكافاتها باسماء
 ما تكره طلقته وان لم يكن منه او التعليق
 اعتبرت الصفة وكذا ان لم يقصد في
 الاصم والشفه منافي اطلاق التصرف
 والخسيس قبل من بلغ دينه بدنياه

وليشبه ان يقال هو من سماعي غير ان
به فخلا كتاب الرجعة بشرط المخرج
املية النكاح بنفسه ولو طلق فجر نكاح
الرجعة على الصحيح حيث ~~استد~~ استدانكاح
وتحصل برأجتك ورجعتك وانفسك
والاصح ان الرد والامساك صريحان
وان التزوج والنكاح كنايةان ليقل
رددتها اليك او الى نكاحي والجديده
لا بشرط الاشهاد فصيح بكنايه ولا قبل
تعليقا ولا يحصل بفعل كوطي وتختص
الرجعة بموطوءة طلق بلا عوض لمر

٣٧
١١
يستوفى في جدد طلاقها باقية في العدة
محل الحمل لسنة وإذا ادعت انقضا
عدة اشهر ما ينكر صدق يمينه او وضع
حمل لمدة الحمل وهو ممن يحبس لا ايسة
فلا يصح تصديقها بيمين وان ادعت
ولادة تام فامكانه سنة اشهر ولخطبتان
من وقت النكاح او سقط مضمون فهايته
وعشرون يوما وخططان او مضعفان
صورة فثمانون يوما وخططان او نقضا
اقواء فان كانت حرة وطلقت في طهر
فما قل الامكان اثنان وثلاثون يوما وخططان

أو في حيض تسبعه ولربموت والحظ
أو أمة وطلقت في طهر فسته عشرين
والحظتان أو حيض فأحد وثلاثون
والحظة وتصدق أن حالف عادة
دايرة وكذا أن حالف في الرجوع ولو
وطى رجعيته واستأنفت الأقراء من
وقت الوطى راجع فيها كان بقي وحريم
الاستمتاع بها فان وطى فلاحد ولا
يعزر إلا معتقد تحريمه ويجب مهر
مثل أن لم يراجع وكذا أن راجع على
المذهب ويصح ابلا وظهار وطلاق

وَاِنْ تَوَارَثَانِ وَادَّعَى الْوَرِثَةُ
 مَقْضِيَةً رَجْعَةً فِيهَا فَانْكُرْتُمْ ^{٣٢١} فَاِلَى اتِّقَا
 عَلَى وَقْتِ الْاِنْقِضَاءِ كَيَوْمِ الْجُمُعَةِ وَقَالَ
 رَاجِعْتُمْ ^{٣٢٢} الْخَمِيسَ فَقَالَتْ بَلِ الشَّبْتُ
 صَدَقَتْ بِيَمِينِهَا اَوْ عَلَى وَقْتِ الرَّجْعَةِ
 كَيَوْمِ الْجُمُعَةِ وَقَالَتْ انْقَضَتْ الْخَمِيسَ
 وَقَالَ الشَّبْتُ صَدَقَ بِيَمِينِهِ وَان
 تَنَازَعَا فِي السَّبْقِ بِلَا اِتِّفَاقٍ فَالْاَخِرُ
 يَرْجِعُ سَبْقَ الدَّعْوَى فَاِنْ ادَّعَتْ
 الْاِنْقِضَاءَ ثَرَادَعَى رَجْعَةً قَبْلَهُ صَدَقَتْ
 بِيَمِينِهَا اَوْ ادَّعَاهَا قَبْلَ اِنْقِضَائِهَا فَقَالَتْ

بعده صدق قلب فان ادعى ما جحد
والله اعلم ومضى ادعائها والعند باقية
صدق ومضى انكرتها وصدقت الحقة
قيل اعترافها واذا طالت من ثلاث
وقال وطئت على الزجعة وانكرت
صدقت بهمين وهو مقر لها بالمهر
فان قبضته فلا رجوع له والا فلا تطالبه
الا بنصف كتاب الاملاء
هو خلف زوج يصح طلاقه لمتمتع
من وطئها مطلقا او فوق اربعة اشهر
والجديان لا يختص بالخلف بالله تعالى

وصفايته بل لو علق به طلاقا او عتقا
 او قال ^{٣٧٤} **ان وطينتك** فله على صلوة الصوم
 او حج او عتق كان موليا ولو حلف
 اجنبى عليه ^{من} محضة فان نكحها
 فلا ايلاء ولو الى من رتقاء او قرناء
 او الى مجنوب لم يصح على المذهب وله
 قال والله لا وطينتك اربعة اشهر فاذا
 مضت فوالله لا وطينتك سنة فايلاء
 ان لكل حكمة ولو قيد باستعبد الحضور
 في الاربعة كنز ولى عيسى صلى الله عليه
 وسلم يقول وان ظن حصوله قبلها

فلا وكذا الرشك في الجمع والفظه صريح
وكناية فحين صرح به بضمير كذا بفتح
وطني وجماع واقتضاض بكر والجذ
ان ملاسه ومباضعة مباشرة وليانا
وغشيانا وقربانا وخوها كناية عن
قال ان وطيتك فمبدي حر فالملكه
عنه زال الایلاء ولو قال فمبدي حر
عن ظهاري وكان ظاهرا فمولى والا
فلا ظهار ولا ایلاء باطنا ويعلم بهما
ظاهرا ولو قال عن ظهاري ان ظاهرا
فليس بمولى حتى يظاهرا وان وطيتك

قصر تلك طالت فقول فان وطى طفت الصرة
 وذا في الايلاء والاظهر انه لو قال لا يع
 والله لا اجامعكن فليس بمول في الحال
 فان جامعكن فقول من الرابعة فلو
 مات بعضهن قبل وطى زال الايلاء
 ولو قال لا اجامع كل واحدة منكن
 فقول من كل واحدة ولو قال لا اجامع
 الى سنة الامنة فليس بمول في الحال
 في الاظهر فان وطى وبقي منها اكثر من
 اربعة اشهر فقول فصل يمهل اربعة
 اشهر من الايلاء بلا فاض وفي رجعية

من الرجعة ولو ارتدا أحدهما بعد دخول
في المدة انقطعت فإذا أسلم استؤنفت
وما منع الزوجي ولم يخل بنكاح إن وجد
فيه لم يمنع المدة كصومها وأحرامها ومريض
وجنون أو نيبها وهو حتى كصغير وض
منع وإن حدث في المدة قطعها فإذا زال
استؤنفت وقيل بغيره أو شرعاً كحيض
ومحرم نفق فلا يمنع فرض في الأصح
فإن وطئ في المدة قالها مطالبة
بأن نفى أو طلق ولو تركت حتمها فلها
المطالبة بعده وتحصل الفدية بتغيب

حشفة تقبل ولا مطالبة ان كان بها مانع
 وصى كخيص ومرض وان كان فيه مانع
 طبعي كمرض طوبى بان يقول اذا قد شئت
 او شري كاحرام فالمدعي انه يطالب
 بطلاق فان عصى يوطئ سقطت المطالبة
 وان ابا الفقه والطلاق فالأظهر ان
 القاضى يطلق عليه طلاقه وانه لا يميل
 ثلاثة وانه اذا وطئ بعد مطالبة لزمه
 كيقان يمين كتاب الظهار يصح من كل
 زوج مكلف ولو ذمى ونهى وظهار
 سكران كطلاقه وصريحه ان يقول

لزوجته انت على اومنى او مولى او غنى
كظهر ابنى وكذا انت كظهر لى على العيص
وقوله جسمك او بدنك او نفسك كبدك
اننى او جسمها او حملها صريح والظاهر ان
قوله كيدها او بطنها وصددها ظاهر وكذا
كعينها ان قصد ظهرا وان قصد كرامة
فلا وكذا ان اطلق في الاصح وقوله لى
او ظهر ك او يدك على كظهر ابنى فلهما
في الاظهر والتشبيه بالمجد ظهرا والمجد
طرد في كل محرم لم يطوا تحريمها لا
مرضعة وزوجة ابن ولو شبه باجنبة

و مطلقاً واختار وجهه و باب وملائته
 فلفظ ^{٣٦٥} صحيح تعليقه كقوله ان ظهرت
 من زوجتي الاخرى فانت على كذا
 فظاهر صان ظاهراً منها ولو قال ان
 ظهرت من فلانة و فلانة اجنبية فظاهر
 بظاهر لم يصير مظاهراً من زوجته الا ان
 يريد اللفظ فلو نكحها و ظاهر منها صار
 مظاهراً ولو قال من فلانة الاجنبية
 فكذلك و قبل لا يصير مظاهراً وان نكحها
 و ظاهر ولو قال ان ظهرت منها
 وهي اجنبية فلفظ ولو قال انت ظالم

الظهار حتى ولم ينو أو نوى الطلاق أو
الظهار أو هما أو الظهار بآتي طالق
والطلاق بظهر حتى طلقت ولاظهار
أو الطلاق بآتي طالق أو الظهار بالآتي
طلقت وحصل الظهار إن كان طلاق
رجعة فصل على المظاهر كفارة إذا عاد
وهو أن يسكنها بعد نكحها من أبكان
فوقه فلو اتصلت به فوقع به موت أو فسخ
أو طلاق بآين أو رجعي ولم يراجع أو
جن فلا عود وكذا لو ملكها أو لاعنها
في الأصم بشرط سبق القذف لهما

في الاصل والجميع اوارتد متصلا
اسلم المذهب انه عابد بالرجعة
لا الاسلام بل بعد ولا شقط الكفارة
بعد المود بخرقة ومحم قبل التكفير
وطء وكذا المس ونحوه بشهوة في الاظهر
كلت الاظهر الجواز والله اعلم وصح
الظهار الموقت موقتا وفي قوله
وفي قول لغو فعلى الاول الاصح ان
عوده لا يحصل باسناك بل بوط في الد
ويجب الفرع لغيب الحشفة ولو قال
لاربع اثن على كظهر اتم فظاهر منهن

فان امسكهم فاربع كفار لم يصح في القديم
كفارة ولو ظاهر منهم باربع كفارات
متوالية فعائدين الثلث الاول ولو
كرر في امرأة مصلًا وقصد تأكيدًا
فظهار واحد واستيناها فالأظهر التعدد
وانه بالمرّة الثانية عائد في الأول
كتاب الكفارة يشترط نيتها
لالتصينها وخصال كفارة الظهار عتق
رقبة مومنة بلا عتب بخيل بال عمل
والكسب ففجرى صغير واقرب واعرج
مكته تباع بشئ واعود فاصم واخشم

وفاقد لثقه وادنيه واصابع رجليه لانه
ولا فله ^{٣٧٤} حيل او مختص وينص من يد
او اهلن من عده ما قلت او امله ابهام
والله اعلم ولا هم عاجزون من اكثر وقته
يجنون ومريض لا يرجانان برابا الاجرا
في الاصح ولا يجري شري قريب بنيت
كفان ولا ام ولد وذي كتابه صحيحه
ويعزى مدبر ومعلق نصفه فلو اراد
جعل العتق المعلق كفان لم يعز ولا
تعليق عتق الكفان نصفه واعناق
عبدية عن كفان يته عن كل نصف ذاء

وَنَصَفَ ذَا وَلَوْ اعْتَقَ صَبِيرٌ صَفِيرًا
كَفَانَهُ لِأَصْحَى الْأَجْرَاءُ أَنْ كَانَ بَايَعَهُمَا خَرَابًا
وَلَوْ اعْتَقَ بِأَعْوَضٍ لَمْ يَجْزِ عَنْ كِفَانِهِ وَ
الْإِعْتِقَاقُ بِمَا لِكَطْلَاقٍ بِهِ فَلَوْ قَالَ اعْتَقَ
أَمَّ وَلَدِي عَلَى الْإِفِّ فَأَعْتَقَ نَفْسَهُ وَلَنْ يَكُنْ
الْعَوَضُ وَكَذَا لَوْ قَالَ اعْتَقَ عَبْدَكَ عَلَى
كَذَا فَأَعْتَقَ فِي الْأَصْحَى وَإِنْ قَالَ اعْتَقَهُ عَنِّي
عَلَى كَذَا ففَعَلَ عَتَقَ عَنِ الطَّالِبِ وَعَلَيْهِ
الْعَوَضُ وَالْأَصْحَى أَنَّهُ يَمْلِكُهُ عَقِبَ لَفْظِهِ
الْإِعْتِقَاقُ ثُمَّ يَعْتَقُ عَلَيْهِ وَمِنْ مَلِكٍ عَبْدًا
أَوْ ثَمَنَهُ فَاضْلًا عَنْ كَفَايَةِ نَفْسِهِ وَعِيَالِهِ نَفَقَةٍ

٢
وَكُسُوهُ وَمَكْنِي مَا ثَانَا لَا يَدْمُهُ كَرَمُهُ
الْعَقْدُ ^{٣٢٨} لَا يَجِبُ سَعُ ضَبْعِهِ وَلَا يَسُ مَالِي
لَا يُفْضَلُ دَخْلُهُمَا عَنْ كِفَايَتِهِ وَلَا مَسْكِنُ
وَعَبْدُ نَفْسَيْنِ الْفَهْمَا فِي الْأَصَحِّ وَلَا شَرِي
بَنَفْعِهِمْ وَأَظْهَرَ الْأَقْوَالِ أَعْتَابُ الْإِسَارِ
بِوَقْتِ الْإِدَاءِ فَإِنْ عَجَزَ عَنْ عَقْدِ صَائِرِ
شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ بِالْهَلَالِ بِنِيَّةِ كِفَايَةٍ
وَلَا يَشْتَرِطُ نِيَّةُ تَتَابُعٍ فِي الْأَصَحِّ فَإِنْ بَدَأَ فِي
إِثْنَاءِ شَهْرٍ حَسِبَ الشَّهْرَ بَعْدَهُ بِالْهَلَالِ
وَأَمَّا الْأَوَّلُ مِنَ الثَّلَاثِ ثَلَاثِينَ وَنَزُولِ
الَّتَاتَابِعِ نَفَوَاتِ يَوْمٍ بِإِعْذَرٍ وَكَثَامِضٍ

في الجديد لا يختص وكذا جئنا على ذلك
فان عجن عن صوم بهرم او من قال
الاكثر من لا يرزأ واه او لحقة الصوم
مشقة شديدة او خاف زيادة مرض كعد
باطعام ستين مسكينا او فقيرا الاكافرا
ولا هاشميا ولا مطلبيا ستين مدا ما يكون
كتاب اللعان والقذف سبقه
قذف وصرجه الزنا قوله لرجل امرأة
زينت او زينت او يازافا او يازانية
والزنى بايلاج حشفة في فرج مع صفة
بهر او دهر صريحان وزناة في

المجبل كناية عن كذا رثايت فقط في الاصح
وتدبر في المجمل صريح في الاصح وقوله
يا فاجر يا فاسق ولها يا خبيثة قات
تحتين الخلق محقر شي نبطي ولزوجه
لما حذرك عذراء كناية فان انكر امرأه
قذف صدق يمينه وقوله يا ابن الحلال
واما انا فلست بزان ونحو تعريض ليس
بقذف وان نواه وقوله زينت بك
اقرار بزنائه وقذف ولو قال لزوجه
يا زانية فقالت زينت بك وانت امرئ
مني فعاذف وكناية فلو قالت زينت

وانت المذمى فتنه وقاذفة وقوله
نك فرجك او ذكرك قذف والمذهب
ان قوله يدك وعينك ولولده لست
منى اولست ابني كانه ~~والله~~ غير لست
ابن فلان صريح الا المنفى بلعان ومحمد
قاذف محصن واعنه عينه في المحصن
مكلف حر مسلم عفيف عن وطء يحد به
وتبطل العفة بوطء محرم مملوكه على
المذهب لان وجهه في عدة شبهة وامه
والله ومنكوحته لا ولي في الاصح ولو
نك مقذوف سقط الحد او ارث فلا

ومن ترك من الزنا صلح لم يعقد محضاً واحداً
القذف ^{٣٧} ^{٣٨} من حيث سقط بعفو والاح
انه يركب كل الزنا قائده لو عفا بعضهم
فلما بقي كله فصل له قذف من وجدة علم
زناها او ظنه ظناً موكداً كشاع زناها
بنيدي مع قد بينه بان زناها في حلق ولو
انت بولد علم انه ليس من الزنا نفيه
قائماً يعلم اذا الرضا او ولدته لدون
سته اشهر من الرضا او فوق اربع سنين
فلو ولدته لما بينها ولم يسنن بحضرة
حرم النفي وان ولدته لفوق سته اشهر

بين الاشتباه حل النفي في الاصح ولو لم يحل
وعزل حرم على الصحيح ^{بما لا يحرزها}
واحتمل كون الولد منه ومن الزنا حرم
النفي وكذا القذف ^{في اللعان على الصحيح}
فصل اللعان قوله أربع مراراً شديداً
بأنه اخفى من الصادقين فيما سميت به
هذه من الزنا فان غابت سهاها ورفع
نسيها ما تميزها والخامسة ان لعنة
الله عليه ان كان من الكاذبين فيما طرأ
به من الزنا وان كان ولد ينفقه ذكراً
في الكلمات فقال وان الولد الذي

والدته أو هذا الولد من زنا ليس في
وقوله هو شهد بالله أنه لم يكذبين
فما من مانع به من الزنا والخامسة أن
غضب الله عليها أن كان من الصادقين
فيه ولو بذل لفظ شهادة بحلف
والنوع أو غضب ملعن وعكسه أو ذكر
أقبل تمام الشهادات لم يصح في الأصح
ويشترط فيه أمر القاضى ويلحق بكلماته
وإن يتأخر لعانها عن لعانه وبلعن
أخرى بأشارة مفهومة أو كتابه ويصح
بالجمجمة وفيمن عرف العريضة وجهه

وَنُظَافِرُ بَرْمَانَ وَهُوَ يَجِدُ عَصْرَ حَبِيبَةٍ
وَمَكَانَ وَهُوَ أَشْرَفُ بِلَادٍ فِي مَكَّةَ بَيْنَ
الزُّكَنِ وَالْمَقَامِ وَالْمَدِينَةِ عِنْدَ الْمَنْبَرِ
وَبَيْتِ الْمَقْدِسِ عِنْدَ الْحَضَرَةِ وَغَيْرِهَا
عِنْدَ مَنْبَرِ الْجَامِعِ وَخَايِضُ بَيْتِ الْمَسْجِدِ
وَذِمِّي فِي بَيْعَةٍ وَكُنَيْسَةٍ وَكَذَا بَيْتُ نَارٍ
مَجُوسِي فِي الْأَصْحَافِ لَا بَيْتَ أَصْنَامٍ وَشَيْءٍ
وَجَمْعُ أَقْلِهِ أَرْبَعَةٌ وَالْتِفَاطَاتُ سِتَّةٌ
لَا فَرْضَ عَلَى الْمَذْهَبِ وَبَيْتُ لِقَاظٍ
وَعُظْمَاهَا وَيَبَالِغُ عِنْدَ الْخَامِسَةِ وَأَنَّ
يَتَلَاَعَنَّا قَائِمِينَ وَشَرْطُهُ زَوْجٌ يَصْرَحُ

طلاقه ولو ارتد بعد وطء فقد ف
واسلم في العدة ^{المدة} لا عن ولو لا عن ثم
اسلم فيها صح او اصر صا دف يثبونة
ويتعلق بلعانه فرقة وجرمه موت
وان الكذب تقصه وسقوط المجد
عنه وجوب حد زناها وانقضاء
شبه نفا بلعانه وانما يحتاج الى
نفي من منه فان تعدد بان ولدته
لستة اشهر من العقد وطلق مجلسه
او نكح وهو بالمشرك وهي بالمغرب
لرابعه وله نفيه ميتا والنفي على الفوق

في الجديد ويصدق بعد عمله في حمل
وانتظار وضعه ومن آخرون قالوا
الولادة صدق بيمينه ان كان غائبا وكذا
الحاضر في مدة يمكن جهله فيها ولو قيل
له تمتع بولدك او جعله الله لك ولذا
صالحا فقال آمين او نعم تعذر نفيه
وان قال جزاك الله خيرا او بارك
عليك فلا وله اللعان مع امكان بينه
وبنهاها ولها لدفع حدائق ما فصل
له اللعان لتفي ولد وان عفت عن
الحد واللعان ولد دفع حدائق

وَأَنَّ زُلْمَ الْمُتَكَاحِ وَلَا قَوْلَهُ لَتُعْزِزَ
الْأَقْدَمُ تَأْدِيبَ الْكَذِبِ كَقَدْفِ طِفْلَةٍ
لَا تَوْطَأُ وَلَوْ عَفَتْ عَنِ الْحَذَا وَأَقَامَ
بَيْنَهُ بَنَاهَا أَوْ صَدَقَتْهُ وَلَا وَلَدَ لَوْ سَكَتَ
عَنِ طَلَبِ الْحَذَا وَجِئْتُ بِعَدْقَدِهِ
فَلَا لَعَانَ فِي الْأَصْحَمِ وَلَوْ أَبَانَهَا أَوْ بَانَتْ
ثُمَّ قَذَفَهَا بِنَاءً مُطْلَقًا أَوْ مَضَافًا إِلَى بَعْدِ
النِّكَاحِ لَا عَنَ أَنْ كَانَ وَلَدٌ يُلْحَقُهُ
فَإِنْ أَضَافَ إِلَى قَبْلِ نِكَاحِهِ فَلَا لَعَانَ
أَنْ لَمْ يَكُنْ وَلَدٌ كَذَا أَرُكَ أَنَّ فِي الْأَصْحَمِ
لَكِنْ لَهُ أَنْشَاءٌ قَدْ نَهَى وَيَلْعَنُ وَلَا يَصَحُّ

نفى حدتومين كنا سيجب منه العبد
عدة النكاح ضرورة الاصل في طلاق
حي بطلاق وفسخ وانما يجب بعدوط
او استدخال منية وان سقن براءة الرحم
لا يغلو في الجديد وعدة حرة ذات
اقراء ثلثة والقرء الطهر فان طلقت
طامرا انتصت بالطعن في حيضة
ثالثة او حايضت في رابعة وفي قول
يشترط يوم وليلة بعد الطعن وهل
يخصب طهر من لم تخص قرا فان
بناء على ان القرء انشغال من طهر الى

حيض السهل بحقوق يذوق والثاني
الظهور بعدة من حاضة بأقراها المرددة
إليها من مخرج بثلاثة أشهر في الحال
وقيل بعد اليأس وأتم ولد ومكاتبة
ومن فيها رق بقرين وان عتقت
في عدة رجعة حكمت عدة حرة في الظاهر
أو بينونة فامة في الاظهر وحرمة لم يرض
أو ييسر بثلاثة أشهر فان طلق في
اشاء شهر فبعدة هلالان وتكمل
المنكسر ثلثين فان حاضت فيها
وجبت الاقرا منه بشهر ونصف

وَفِي قَوْلِ شَهْرَانِ وَفِي قَوْلِ ثَلَاثَةِ شَهْرَيْنِ
انْقَطَعَ دُمُهَا لَمَلَّةَ كَرِضَاعٍ وَبِمَرَضٍ قَصِيرٍ
حَتَّى يَحْبِضَ أَوْ تَسْفِيَا لِشَهْرٍ أَوْ لَمَلَّةٍ
فَكَذَا فِي الْجَدِيدِ وَفِي الْمَقْدِيمِ تَنْزِيلُ
تِسْعَةِ أَشْهُرٍ وَفِي قَوْلِ أَرْبَعِ سِنِينَ
ثُمَّ تَعْتَدُ بِالْأَشْهُرِ فَعَلَى الْجَدِيدِ وَلَوْ
حَاضَتْ بَعْدَ الْيَاسِ فِي الْأَشْهُرِ وَجَبَتْ
الْأَقْرَاءُ أَوْ بَعْدَهَا فَأَقْوَالُ الظَّاهِرِ هَا أَنْ
تَكُونَتْ فَلَاشَيْءَ وَالْأَقْرَاءُ وَالْمَعْتَبَرُ
يَاسٍ عَشْرَتِهَا وَفِي قَوْلِ كُلِّ نِسَاءٍ
قُلْتُ ذَا الْقَوْلِ الظَّاهِرِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ

فكله الحامل بوضعه بشرط
 نسبه الى ذى لعدة ولو احتمالا
 كنى بغيره وانفصال كله حتى ثاق
 تؤمين ومشي تحلل دون ستة اشهر
 فتويمان ونقض عيت لعلقة ومضعة
 فيها صودة آدمي خفية اخبر بها
 القوابل فان لم يكن صودة وقلن
 هي اصل آدمي انقضت على المذهب
 ولو ظهر في عدة اقراء او اشهر حمل
 للزوج اعتدت بوضعه ولو اثاريت
 فيها لم تنكح حتى يزول الزينة او بعد

وبعد نكاح استمر الاثنان ثلاثين
سنة اشهر من عقده او بعدها قبل
نكاح فلتصير لنزول الزبية فان
نكحت فالمذهب عدم ابطاله في الحال
فان علم مقتضيه ابطالناه ولو ابانها
فولدت لاربع سنين لحقة او لاكثر
فلا ولو طلق رجعا حسب المدة من
الطلاق وفي قول من انصرام العدة
ولو نكحت بعد العدة فولدت لدون
سنة اشهر فكانها ان تنكح وان كان
لسنة فالولد للثاني ولو نكحت في العدة

فاسد ^{الموت} لا بدع بالامكان من الاول
لحقه وانقضت بوضعه ^{موت} لم تعد للثاني
اول الامكان من الثاني لحقه او منها
عرض على قاي فاف فان الحق باحدهما
فكلا الامكان منه فقط فصل لزمها
عدتا شخص من جنس بان طلق ثم
وطى في عدة اقراء او اشهر حائلا او
عالميا رجعية تداخلتا فتبتدى عدة
من الوطى وتدخل فيها بقية عدة الطلاق
فان كانت احدهما حائلا والاخرى
اقراء وتداخلتا في لاصح فتتقضيان بوضعه

ويراجع قبله وقيل ان كان الحمل من
الوط فلا او لشخصين بان كانت في
عدة زوج او شبهة فوطيت بشبهة
او نكاح فاسدا وكانت نروجة معتدة
عن شبهة فطلقت فلا تدخل فان كان
حمل قدمت عدته والافان سبق الطلاق
انتمت عدته ثم اختلفت الاخرى وله
الرجعة في عدته فاذا راجع انقطعت
وشرعت في عدة الشبهة ولا يستمتع
بها حتى يقضيها وان سبقت الشبهة
قدمت عدة الطلاق قيل الشبهة

فَصَبَّ الْمَاءُ شَرْحًا كَزَوْجٍ بِلَا وَطِ فِي عِدَّةٍ
أَقْرَأَ لِمَنْ شَهْرٌ فَأَوْجُهُ أَصْفَحًا إِنْ كَانَتْ
بَايِنًا انْقَضَتْ وَالْأَفْلَاوُ لَا رَجْعَةَ بَعْدَ
الْأَقْرَاءِ أَوْ الْأَشْهُرِ فَلَمْ يَلْحَقْهَا الطَّلَاقُ
إِلَى انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ وَلَوْ عَاشَرَهَا اجْنَبَ
انْقَضَتْ فَإِنَّهُ أَعْلَمُ وَلَوْ نَكَحَ مَعْتَدَةً بَطْنُ
الصَّحَّةِ وَوَطِى انْقَطَعَتْ مِنْ حِينَ وَطِىَ
وَفِي قَوْلِ أَوْ وَجْهِ مِنَ الْعَقْدِ وَلَوْ رَاجَعَ
حَايِلًا ثُمَّ طَلَّقَ احْتِنَانًا نَفَتْ وَفِي الْقَدَمِ
تَبْنَى إِنْ لَمْ يَطِئْ أَوْ حَامِلًا فِي الْمَوْضِعِ فَلَوْ
وَضَعَتْ ثُمَّ طَلَّقَ احْتِنَانًا نَفَتْ وَقِيلَ إِنْ لَمْ

يطا بعد الوضع ولا عدة ولو خال لم يوطئ
ثم تركها ثم وطئ ثم طلق استأنفت
ودخلت فيها البقية فصل عدة حرة
حائلا لو فاه وان لم توطأ أربعة أشهر
وعشرة أيام بلياليها أو أمة نصفها وإن
ماتت عن مرجعية انتقلت إلى وفاة أو
بائن فلا وحامل بوضعه بشرطه السابق
فلو مات صبي عن حامل فبالأشهر وكذا
مسقوح إذا يلحقه على المذهب ويلحق
بجميع ما بقي أشياء فتستد به وكذا استل
بقى ذكره على المذهب ولو طلق أحد

امس إتيته فمات قبل بيات أو تعين
فان كان لم يخطأ اعتدنا لوفاء وكذا
ان وطى وهما ذواتا اشهر او اقراء
فالطلاق رجعي فان كان بآيئة اعتد
كل واحد بالاكث من عذر وفاء وثلاثة
من اقرايها وعدة الوفاة من الموت
والاقرء من الطلاق ومن غاب
وانقطع خبره ليس له زوجته نكاح
حتى يتيقن موته او طلاقه وفي القدم
تربص اربع سنين ثم اعتد لوفاء وتنكح
فلو حكم بالقديم قلص نقض على الجديد

في الاصح ولو تكثرت بعد الترتيب والعن
فبان ميثاق على الجدي في الاصح وجب
الاخذ على مغننه وفاء لارجمية
ويستحب لتأين وفي قول يجب وهو
ترك لبس مصبوع لزيته وان خشن
وقيل يميل ما صبغ غزله ثم نسج وشاح
غير مصبوع من قطن وصوف وكفان
وكذا ابريسم في الاصح ومصبوع لا يقصد
لزيته وينوم على ذهب فضه وكذا
لؤلؤ في الاصح وطيب في بدن وثوب
وطعام وكل والكفاح بالامد الحاجة

لن مدي واهتفيل الحج وذي النام وخصالته
والمحور ^{والمسحوق} يحيل تحييل فراش والثاني وتطف
بفصل رأس وقلم وازالة وسع ظلت
ويحل امشاط وجماران لم يكن فيه
خروج محرم ولو تركت الاحداد
انقضت وانقضت العدة كما لو فارقت
المسكن ولو بلغت الوفاة بعد المدة
كانت منقضية ولها احداد على غير
زوج ثلاثة ايام ويجرم للزيادة والله اعلم
فصل بحجب سكنى لمعة طلاق ولو
باين الاكاشرة ولمعة وفاق في الاظهر

وَفَسَحَ عَلَى الْمَذْهَبِ فَتَسْكُنُ فِي مَسْكَنِ
كَانَتْ فِيهِ عِنْدَ الْفَرَسِ قَبْلَ الْيَوْمِ
وَعَيْنِ الْخَرَابِجِ وَالْمَاخِرِ وَجَدْتُ
وَلَهَا الْخُرُوجَ فِي عِدَّةٍ وَفَاءٍ وَكَذَا بَابِ
فِي النَّهَارِ لَشَرِي طَعَامٍ وَغَزَلٍ وَخَوٍ
وَكَذَا لَيْلًا إِلَى دَارِ جَارَةِ الْقَرْفِ وَحَدَّثَ
وَلَهَا بِالْشَّرْطِ أَنْ تَرْجِعَ وَتَبْقِيَ فِي
بَيْنِهَا وَتَنْتَقِلَ مِنَ الْمَسْكَنِ الْخَوِيفِ مِنْ حَيْثُ
أَوْعَرَ أَنْ عَلَى نَفْسِهَا أَوْ تَأْذَنَ بِالْجَارِ
أَوْ مِمَّا أَوْعَدَ شَدِيدًا وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَلَوْ
انْتَقَلَتِ إِلَى مَسْكَنِ أَهْلِ الزَّوْجِ فَوُجِّبَتْ

المدققين وضوابطها اليه اعتدت فيه
على ^{٣٢٢} اختيار اذن نفى الاول وكذا
لو اذن ثم رجعت قبل الخروج ولو
اذنت في انتقال الى بلد فمكثت او في
سفر حج ورجعت ثم رجعت في الطريق
فلها الرجوع والمضي فان مضت اقامت
لتضاء حاجتها ثم يجب الرجوع لتعتد
البقية في السكن ولو خرجت الى غير
الدار المألوفة فطلق وقال ما اذنت
في الخروج صدق بيمينه ولو قالت
تقلتن فقال بل اذنت لحاجة صدق

على المذهب ومثل من يدين بها من
شعر المنزل حضرة قدامه المكن
او يلق بها تفنق ولا يصح بيعه الا في عدة
ذات شهر فكنساجر وقيل بلطل او سقا
لزمها فيه فان رجع المصير ولم يرض الحق
نقلت وكذا ساجرا نقضت مذة الها
استمرت وطلبت الاجرة فان سكن
النكاح نفيسا فله النقل الى الايق بها
او خبيسا فله الامتناع وليس له مسكنها
ومداخلتها فلو كان في الدار محرم لها
مميز ذكر اقله انني افر وجه اخر

او امة حاد وعلو كان في الدار حرم نسكها
الحديث ^{٣٣١} في الاخرى فان اتخذت
الموافق لطبع ومستراح اشترط محرم
والا فلا وينبغي ان تعلق ما بينهما من باب
وان لا يكون من احداهما على الاخرى
وسفل وعلو كدار وحجرة باب الاستبراء
بحسب بسنيين احدهما ملك امة بشرى
او ان يار هبة او سبي او رد بعيب او
تخالف او اقاله وسواكبر ومن استبرأها
البائع قبل البيع ومئة نفقة من صبي وامراه
وغيرها ويحب في مكاتبه عجزت وكذا

مُرْتَدَّةً فِي الْأَصْحَاحِ لَا مِنْ حُلَّتِ مِنْ صَوْمٍ وَأَعْتَبَتْكَ
وَأَحْرَامَ وَفِي الْأَحْرَامِ وَفِي الْحُرْمِ
زَوْجَتَهُ اسْتَحَبَّ وَقِيلَ يَجِبُ وَلَوْ لَكَ
مِنْ زَوْجَةٍ أَوْ مَعْتَدَةٍ لَمْ يَجِبْ فَإِنْ زَالَا
وَجِبَ فِي الْأَطْهَرِ الثَّانِي زَوَالِ فَوَاشٍ
عَنْ أَمَةِ مَوْطُوءَةٍ أَوْ مُسْتَوْلَدَةٍ بِعَتَقِ أَوْ مَوْتِ
السَّيِّدِ وَلَوْ مَضَتْ مَدَّةُ أَوْ اسْتَبْرَأَ عَلَى
مُسْتَوْلَدَةٍ ثُمَّ أَعْتَقَهَا أَوْ مَاتَ وَجِبَ فِي
الْأَصْحَاحِ قُلْتُ وَلَوْ اسْتَبْرَأَ أَمَةُ مَوْطُوءَةٍ
فَاعْتَقَهَا لَمْ يَجِبْ وَتَيَزَّوُجُ فِي الْحَالِ إِذَا لَا
تَشْبِيهِ مَنكُوحَةٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَجِزْمٌ تَنْفِجُ

امته موطونة وهو قوله قبل استبراء ولو
اعلم ^{بأنه} فله نكاحها بلا استبراء
في الاصح ولو اعتقها او مات وهي مرقية
فلا استبراء وهو بقر وهو محصاة كاملة
في الجدي وذات اشهر بشهر وفي قول
بشك وتعامل بسنية او زال عنها فراش
سيد لوضعه وان ملكت بشرا فقد سبق
ان لا استبراء في الحال قلت يحصل بضع
حمل زنا في الاصح والله اعلم ولو مضى
زمن استبراء بعد الملك قبل القبض
حسب ان ملك يارث وكذا شراء

ففي الاصح لاهية ولواستري بحريسية
فماضت ثم اسلمت لم يكفها من استماع
بالمستبراة الامسية فيجعل غير وطى وقيل
لا واذا قالت حضت صدقت ولو نعت
السيد فقال اخبرني بنام الاستبراء
ولا تضبرامة قرأ اشيا الا بوط فاذا ولدت
للا مكان من وطى تلحقه ولواقر بوط
ونفى الولد فادعى استبراء لم يلحقه
على المذهب فان انكرت الاستبراء
حلف ان الولد ليس منه وقيل يجب
نقضه للاستبراء ولوا دعت شيلافا

فانكر اصل الوطو هناك وقد لم يخلف
عن الشيخ ^{رحمه الله} لو قال وطيت وعزلت
الحقة في الاصح كتاب الرضاع
انما يثبت بلبن امرأة حية بلغت تسع
سنين ولو حليت فاجز بعد موتها
حرم في الاصح ولو جبن او نزع منه نذر
حرم ولو خطب بها بيع حرم ان غلب فان
غلب وشرب الكل قيل او البعض حرم
في الاظهر ويجزم الجواز وكذا اسقاط
على المذهب لاحقته في الاظهر وشرطه
رضيع حتى لم يبلغ سنين وخمس ضعفات